على سبيل التجوز فالمعنى عليهم مراجعة لها ولم يتصل الا النفي الا على السؤال فكذلك يكون الرفع وان كان النصب والجزم غير ممتنعين ولذلك
قال سيبويه لم يجعل الاول سببا للآخر ولكنه جعله ينطق على كل حال كأنه قال ولم يجعل الاول سببا للآخر بمعنى النصب وقوله جعله ممن
ينطق بكل حال بمعنى الجزم لانه قصد الى الاستئناف قوله ودع لو مائه فتحلبه يجوز النصب على جواب التمني ويجوز الرفع على وجهين احدهما
الاشتراك والآخر الاستئناف وقال ابن احمر البيت بالرفع والنصب اما النصب فظاهر عطفا على ليلتها ويكون الكلام داخلا وهذا ان لم
القاكم فالجواب ولكنما اتى العطف في جر مجيبه به كونه مجيبه بالعطف في واو الجمع قال الشيخ اخبر ان هذا الموضع يعلم العاطف واما الاستئناف
فاذا عطف على يعلم صار مخبرا بالعلاج والتناج فيصير سواء اجل الاخر العلاج واذا كان فلذ ثم معالجا يتصل الى اللقاح تقدم من خبر بالنتاج
تحقيقا عن هذه المعالجة ادي ذلك الاستئناف يوجب ان يكون مخبرا به فليفسد المعنى وكان النصب هو الوجه ووجه الرفع ان يحمل على قصد الخبر
والتهكم بهذا المعالج وهو باب مستعمل بقصد المتكلم الى ضد ما هو موضوع له بالاصالة فيقول لمن ظهر فعل خسيس يا فاعل ما هذا الا فعل
العقلاء وعلى ذلك حمل بعضهم في قوله انك لانت الحليم الرشيد والعزيز الكريم وشبهه فيستقيم المعنى بهذا القصد ويصح عن غير فعل
اريد ان تأتيني ثم تحدثني فلم يتم ولم يسق هذه الفصول الا البيان وجوه غير النصب وواو الجمع وفا الجواب وواو مع ولكنه كما جاء ذكر الواو
والفاء اللتين للعطف جر ذكر الواو والفاء اللتين للعطف ذكر ثم لانهما مثلهما فاذا نصبت فبالعطف على ما قبلها واذا رفعت فعلى الاستئناف
كاذ ربك واما العطف فعلى العطف على ما تقدم وقوله وخبر الخليل في شعر عروة العذري فان صيت فعلى العطف على ما
وان رفع فعلى الاستئناف كما تقدم وما جاء منقطعا قوله ليس الحام التغليس الا العطف على تحور غير مستقيم اذ غرضه ان ينفي الجور ويثبت
القصد ليحصل المدح واذا شرك بينه وبين الجود دخل في النفي فيصير نافيا للجور ونافيا للعدل وليحصل مدح بل تناقض فوجب ان
يحمل على انه استئناف ليكون مثبتا فيكون الجور منفيا والقصد مثبتا فيحصل المقصود ويرتفع التناقض ومثله قوله عليه الا الجور ويبتغ له
كذا وكذا كناية عن تناقض الجور فلا يستقيم ان يكون مشتركا بينه وبين الجود لئلا يفسد المعنى ويحصل التناقض واذا جعل مستأنفا حصل الجود
منفيا وضده مثبتا فيستقيم المعنى ويزول التناقض وذكر في هذا الفصل الواو والفاء جميعا ثم وان كان قد تقدم ذكرهما ليؤنس بان ذكر ثم كان
لاجلها ومعها ثم لان الفصل لاجلها لا لاجلها والله اعلم **المجزوم** يعمل فيه حرف واسم الى آخره قال الشيخ
فالحروف لم ولما ولام الامر ولا في النهي وان في الجزاء واذ ما على المختار ومهما عند بعضهم من اسماء المكتسبة من الشرط بما كجئتما فهي اذا انظر فيه
خفت البهاما وليس بالقوي لعوات معنى انظر فيه فيها اذ معناها في انظر فيه لا مغير وحي الشرطية ما يستقبل في الشرط والجزاء جميعا فكيف يكون
الظرف الواحد بالنسبة الى فعل واحد ماضيا مستقبلا هذا ما لا يستقيم وغاية ما يقدر فيه انه لا يتعدى ان يراد حرف ممتنع بمعنى المضي مثل
حتى كافية في انك لم تخرج وان خرج فاما الاسماء فقد تقدم ذكرها في صنف المبني لانها متضمنة معنى الشرط وذكرت هنا اي وان لم تكن مبنية
على ما تقدم ومن ومن وما ومهما وحيثما واين ومتى وان وكيفما في قول بعض النحويين واذا واذما لغة ضعيفة وهذه الاسماء العامل فيها
شرطها على الصحيح وقيل جوابها وليس بشيء لجوازه اي رجل تضرب فاي الذي هو فعل السؤال جواب معربه في اسم الشرط فوجب ان يكون
العامل الشرط ولان يرد عليها هذا ان الاسم عامل في الفعل فكيف يكون الفعل عاملا فيه لانا نقول عمل كل واحد منهما من جهة وليس عملا
من جهة واحدة والممتنع ان يكون من جهة واحدة كما في قولك يوم القتال حسن فانه لا يستقيم ان يكون العامل في يوم القتال لانه معمول اليوم من
الوجه الذي يعمل فيه لو قدر بخلاف ما نحن فيه كان الفعل عاملا في اسم الشرط باعتبار تعلقه واسم الشرط عاملا في الفعل باعتبار تضمنه
حرف

حرف الشرط فالوجه الذي عمل به غير الوجه الذي عمل الاسم فيه به فثبت ان العامل في اسم الشرط الفعل الذي بعده اذا كان متعلقا له فان
كان وقع الفعل الذي بعده على غيره واقعا عليه كان الشرط مبتدأ وما بعده خبره وان دخل على اسم الشرط حرف جر او اسم مضاف كان في موضع خفض فكون
الاسم الذي فيما يلي الفعل ان كان واقعا عليه او مبتدأ ان كان غير واقع كقولك من غير تمرا امرر وغلام من تضرب اضربه وغلام من يخرج اخرج
معه قوله وبجزم بان مضمرة الى آخره قال الشيخ انما هذه الاشياء الخمسة متضمنة معنى الطلب والطلب لا يكون الا لغرض فقد تضمنت
ان المعنى انها سبب لمسبب فاذا ذكر المسبب علم انها متسبب وهذا معنى الشرط والجزاء ولذلك قال الخليل ان هذه الاوائل كلها فيها معنى ان نظرا
الى المعنى المذكور وهذا بخلاف الخبر فان الخبر لا يلزم ان يكون لغرض فلا خارج عنه بخلاف الطلب فانه لا يكون الا لغرض خارج عنه ولذلك كان
عندنا حسن ثم لم نقل اكرمني زيد فاكرمه ولذلك امتنع الجزم بعد النفي فلم يقل ما تأتينا تحدثنا ان ازيد التعليل الذي ذكر في الفصل الاول يأتي قوله
وما فيه معنى الامر والنهي كذلك لان الجزم انما كان لتضمنها معنى الطلب فلا فرق بين ان يكون بصيغة الامر او بغيرها لحصول المعنى المتضمن قوله
وشرط المضمر ان يكون من جنس المظهر يعني ان الشرط المقدر انما يكون من جنس الفعل المصرح به في الاثبات والنفي والغرض مثلا لا تدن
من الاسد يا كلك وانا اذا قدرنا فعل الشرط من جنس المظهر وجب ان يكون نفيا فيكون التقدير انك ان لا تدن منه يأكلك الى آخره
واذا قدر كذلك فسد المعنى اذا انتفاء الدنو ليس سببا للاكل في العادة وقال صاحب الكتاب ولذلك امتنع الاضمار في النفي فلم نقل ما تأتينا تحدثنا
وهذا الكلام غير مستقيم فانه لم يمتنع الاضمار في النفي لما ذكر من تعذر تقدير النفي في المسألة التي فرضها فيها لكنا ما تأتينا تحدثنا فانه لو كان كذلك
لجاز ما تأتينا تحدثنا لامر الصحة تقدير النفي ولكان الجواب بعد النهي ممتنعا الا مثل لا تدن من الاسد يأكلك لتعذر تقدير النفي في هذه المسألة
وليس امتناع التقدير في مسألة يفسد المعنى فيها بدليل التقدير الذي هو اصل الباب مع استقامة المعنى في غيرها التعليل ما ذكرنا من انتفاء
معنى الطلب عن النفي لانه خبر محض فكان كالاثبات وقد يقوم الكلام على النصب بالفاء عقيبه واجرائه مجرى الطلب وقد اجاز الكسائي لا تدن من
الاسد يأكلك وشبهه فجعله انه تعذر الاثبات نظر الى حق المعنى فجعل القرينة المعنوية حاكمة على القرينة اللفظية فجوز الجزم على معنى ان
الدنو سبب له لا نفيه واذا ثبت ذلك في كلام العرب فلا بعد فيه قوله ولم يتصل الجزاء الجزم بعد هذه الاشياء الخمسة الا وانها في
الجزم وترك المنصوب بعد حتى والفاء تكان جائز ان يعمل به الى جهة اخرى من الاعراب فلذلك الجهة الرفع على الصفة ان كان قبله
ما يصلح وصفا له او على الحال ان كان كذلك او على الاستئناف وقد تعذر الثلاثة وقد تعذر اثنان منها ومثل قوله تعالى فهب لي
من لدنك وليا يرثني فيمن قرأ بالجزم على الجواب والرفع على الصفة والاستئناف قوله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون في هذا المعنى
الحال لان المعنى ذرهم في الحالة التي هم عليها ولا يبعد ان يكون استئنافا اخبارا بلعبهم على جهة الاستئناف ومثل في القطع قوله
لا تذهب به تغلب عليه وهو ما يجب فيه الرفع لان الجزم لا يستقيم اذ يصير المعنى فانك ان لا تذهب به تغلب عليه وهو عكس المعنى فيصير مثل
لا تدن من الاسد يأكلك والرفع على الحال غير مستقيم اذ يصير المعنى لا يذهب به في حال كونك مغلوبا عليه والغرض الاخبار بالغلبة بعد
الذهاب لا النهي عن الذهاب في حال الغلبة فان قلت نجعلها حالا مقدرة فهو ايضا ضعيف من جهة ان الغرض الاخبار بانك تغلب عليه
اذا ذهبت به واذا جعلته حالا كان نهيا عن الذهاب في حال كونك مقدرا غلبتك وهما معنيان مختلفان وقوله تعالى ثم يدعوك ايضا
الوجه الرفع على القطع لان المراد بذكر بعوك تعليل الامر بالقيام فلا يحسن جعله جوابا وما قبله يتعكس المعنى اذ لا يصير القيام سببا
للدعاء وهو عكس المعنى ولا يستقيم ان يكون حالا لئلا يفوت معنى التعليل المذكور فتعين القطع ليحصل المعنى المراد ومنه قول ابي خباب